

تقرير الملتقى الموسوم بـ

" ترشيد النفقات العمومية و رهانات النهوض بالإقتصاد الوطني من خلال تنظيم الصفقات العمومية "

يومي 20 و 21 نوفمبر 2017

في إطار التظاهرات العلمية المبرمجة خلال الموسم الجامعي 2017-2018 بكلية الحقوق ببودواو -جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس الهادفة إلى خلق التواصل الفعال والمستمر بين مكونات الحقل الجامعي و تبادل الخبرات مع مختلف الجامعات الوطنية ، تم برمجة هذا الملتقى الوطني على اعتبار أن الصفقات العمومية تعد أهم قناة للتصرف في الأموال العمومية بهدف تنفيذ سياسات الدولة والتي تنجز من خلالها برامج التنمية، وأنها في نفس الوقت من أهم الأدوات الفعالة التي تساهم في النهوض والرقى بالإقتصاد الوطني. وفي هذا الصدد ارتأت كليتنا تنظيم ملتقى وطني بتاريخ 20 و21 نوفمبر 2017 تحت عنوان " ترشيد النفقات العمومية و رهانات النهوض بالإقتصاد الوطني من خلال تنظيم الصفقات العمومية "، بقاعة المحاضرات بكلية الحقوق ببودواو .

والغاية المرجوة من هذه التظاهرة العلمية هو استشراف أهم الرهانات والتحديات للارتقاء بتنظيم الصفقات العمومية نحو العصرية، بترسيخ قيم الشفافية وتكريس آليات المنافسة لتحقيق النجاح في الطلب العمومي باحترام شروط الاقتصاد التنافسي المبني على الشراكة المثمرة بين القطاع العام والخاص وترشيد استعمال الأموال العمومية بالتخفيف من تكاليف هذه العقود طبقا للمعايير الدولية.

و قد جاء المرسوم الرئاسي رقم 15-247 لتحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها التخفيف من حدة الإجراءات البيروقراطية التي تعرفها عملية إبرام الصفقات العمومية، وإعادة هيكلة اللجان المكلفة بالرقابة على مشروعية ومطابقة إجراءات إبرام الصفقات، زيادة على إدماج عقود تفويضات المرافق العامة ضمن تنظيم الصفقات العمومية في إطار السياسية الاقتصادية للدولة الرامية للتنازل عن تسيير بعض المرافق و المؤسسات العمومية لصالح القطاع الخاص طبقا لما ورد في المادة 66 من قانون المالية بهدف توسيع قاعدة الانتاج الصناعي و الفلاحي و السياحي .

انطلاقا مما سبق ذكره ، ونظرا للأهمية البالغة لموضوع هذا الملتقى المتضمن أربعة محاور، تم تسجيل أكثر من 200 طلب مشاركة من مختلف جامعات الوطن والهيئات الإدارية المختصة والمهتمة بهذا المجال، و بعد دراسة هذا الكم الهائل من المداخلات من طرف اللجنة العلمية للملتقى تم قبول 78 مداخلة توزعت على الجلسات العلنية و الورشات ، و بعد الافتتاح الرسمي الذي أشرف عليه السيد رئيس جامعة بومرداس الدكتور الأستاذ بن تليس عبد الحكيم، و السيد عميد كلية الحقوق الدكتور الأستاذ بن الصغير عبد العظيم، باشرت الجلسات والورشات أشغالها لمدة يومين حيث تم إثراء ومناقشة إشكالية الملتقى بحضور نخبة من الباحثين والأساتذة المحاضرين و الطلبة . تم استخلاص عشرة (10) توصيات ،علها تساهم في إثراء و تفعيل أحكام المرسوم الرئاسي رقم 15-247 الخاص بتنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام.

في الأخير، نتمنى أن نكون قد وفقنا في بلوغ الأهداف المرجوة من خلال فعاليات هذا الملتقى الوطني، شاكرين لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاح هذه التظاهرة العلمية الوطنية.

وفقنا الله، ومنه نستمد العون والحمد لله خالق الكون عليه نعقد الأمل ومنه نتوخي التوفيق. نسأله دائماً أن يأخذ بأيدينا للخير والساداد.